



الْمَلَكُ كَلِيلٌ الْعَرَبِيُّ الْسَّعُودِيُّ
ذَقَاقُ الْمَهْرَاجَانِيُّ (٨٣)

المحكمة الإدارية بالرياض

(1/2/1+1/8/83)

سچان

حکم رقم ١٢٤ / د/ج ١/١٤٣٤ لعام
في قضية التزوير رقم ٧٤٢٦ / ق ١/١٤٣٤ لعام
ال مقامة من / فرع هيئة
ضد / - أثيوبيّة الجنسية -

الحمد لله ، والصلوة والسلام على رسول الله ، وبعد :

ففي هذا اليوم الاثنين الموافق ٢٤/٧/٢١٤٣٤هـ ، وبحق المحكمة الإدارية بالرياض عقدت الدائرة الجزائية الأولى

جلستها المشكلة من:

رئيـسـاـ
عـضـوـاـ
عـضـوـاـ

Figure 1. The effect of the number of clusters on the classification accuracy of the proposed model.

ويحضره / أميناً لسر الدائرة ، وذلك للنظر في هذه القضية المحالة من إدارة الدعاوى والأحكام بالمحكمة الإدارية بالرياض بتاريخ ٢٧/٥/١٤٣٤هـ والواردة من فرع هيئة برقم ٢٢/٥/١٤٣٤هـ ، مشفوعاً به كامل أوراق القضية.

الوقائع

تحصل وقائع هذه القضية في أن فرع هيئة [] أقام دعواه الجنائية في قرار الاتهام رقم () لعام ١٤٣٤هـ ضد / [] - أثيوبية الجنسية - المتخلة اسم / [] ، مطلقة ولديها طفل - ٣٥ سنة - غير متعلمة - تقيم في البلاد بطريقة غير نظامية- موقوفة في سجن النساء [] بموجب بطاقة التزيل رقم () .

لأنها خلال عام ١٤٣٢ هـ بدأئورة مدينة الرياض بمنطقة الرياض :

- ارتكبت تزويرا في محررات رسمية هي (صحيفة السوابق الجنائية وما بنيت عليها من محررات) وذلك باتحال اسم أثيوبيه الجنسية- بطريق إثبات وقائع وبيانات كاذبة على أنها وقائع وبيانات صحيحة وشخص/.

المملكة العربية السعودية
دُوَّلَتُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
(٠٨٣)

المحكمة الإدارية بالرياض



ومعترف بما حيث خدعت موظفي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعرفت نفسها عند القبض عليها بهذا الاسم المتنحل ، وبالبحث عن صحيفة السوابق الجنائية لها تبين أن لديها سوابق باسم / [REDACTED] وذلك خلافاً للحقيقة.

أدلة الاتهام:

- ١- وجود مصلحة مؤكدة للمتهمة من ارتكاب جريمة التزوير كونها تقيم في المملكة بطريقة غير نظامية.
- ٢- القبض على المتهمة في قضية أخلاقية مما يدل على سوء سلوكها.
- ٣- صحيفة السوابق الجنائية للمتهمة لفة (٤٥) المرفقة بالأوراق والمثبتة انتهاها اسم وشخص / [REDACTED] (أثبوية الجنسيه).

وطلب الفرع معاقبة المتهمة بموجب المادتين (٦، ٥) من نظام مكافحة التزوير وقرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٢) وتاريخ ١٤٣٩/٨/٥.

وللشروع في نظر القضية حددت الدائرة جلسة هذا اليوم موعداً لذلك، وفيها حضر مثل الادعاء / [REDACTED] ، كما حضرت المدعى عليها الموضحة بياناتها في ضبط القضية، وبعرض الدعوى من قبل مثل الادعاء ومواجهاً المتهمة بما نسب إليها أحابت قائلة : (ما نسب إلي في هذا الاتهام غير صحيح، والحاصل أنه سبق أن تم القبض على وسئلته عن اسمي فذكرت أن اسمي [REDACTED] ، وصدر الحكم علي في قضية سابقة، وكان ذلك قبل تسع سنوات، ثم قدمت مرة أخرى إلى المملكة قبل خمس سنوات، وقبض علي في قضية أخرى، وأدليت باسم [REDACTED] وجرى ترحيلي وقد تضمنت عقوبتي مجازي على التزوير، ثم قدمت هذه المرة وأدليت باسم [REDACTED] ، وسبب ذلك أن اسمي [REDACTED] وإن لم يكن هو اسمي الأصلي إلا أن أهلي ينادوني به بعد وفاة خالي التي تحمل نفس الاسم، وهو اسم شهرة وليس الاسم الحقيقي، وأسمي الحقيقي هو [REDACTED] ، وأما القضية التي أوقفت فيها هذه المرة فهي تهمة قضية أخلاقية وهي غير صحيحة) وصادقت على أقوالها السابقة، ثم ترر الطرفان اكتفاءهما بما قدماه.

الأسباب

بعد سماع الدعوى والإجابة، وبعد الاطلاع على ملف القضية ، وعلى أقوال المدعى عليها في مراحل التحقيق ، وحيث إن المدعى عليها وإن كانت تقر بالإدلة باسمين مختلفين عند القبض عليها في فترات متفاوتة، إلا أنها تدفع بعدم قصدتها للتزوير، وأن ذلك منها كان بسبب وجود اسم شهرة لها ([REDACTED]) خلاف الاسم الحقيقي ([REDACTED]) وأنها تمسكت باسم ([REDACTED]) بعد وفاة خالتها التي تحمل ذلك الاسم، وإذا كان مما يعزز ذلك جريان العادة في كثير من البلدان على وجود اسم شهرة مغاير للاسم المثبت في السجلات لأسباب شتى، علاوة على أن اسم الأب والجد الذي أدلت به في مرات القبض

الْمُهَكَّمَةُ الْإِدَارِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
جَمِيعَ الْمُحَكَّمَاتِ الْأَنْتَرِنَةِ
(٠٨٣)

المحكمة الإدارية بالرياض



عليها واحد، وإنما الاختلاف في الاسم الأول فقط، ولما كان تحديد الاسم الحقيقي للمدعى عليهما من المتصل لا يمكن الجرم به في ظل عدم وجود وثائق رسمية لها، وليس من الواضح ما إذا كانت بالفعل غيرت الاسم في الوثائق الرسمية بيلدها أو لا، ولم يظهر من الأوراق ما يثبت أنها اتحلت اسم شخص معروف لها بقصد الإضرار به، ولا أنه كان ثمة ما يستدعي تحريرها من الإدلاء بالاسم الصحيح، وإذا كان الأمر ما ذكر فإن الدائرة تنتهي إلى عدم إدانة المدعى عليها بما نسب إليها من تزوير.

وبعد المداولة حكمت الدائرة:

بعدم إدانة المتسمية / [REDACTED] - أثيوبي الجنسية - بما نسب إليها من تزوير، لما هو مبين بالأسباب.
وبالله التوفيق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

رئيس الدائرة

عضو

عضو

أمين السر



الملكية العربية السعودية
دُوَّلَةُ الْمُسَعَّدِينَ
(٠٨٣)
محكمة الاستئناف الإدارية بالرياض

الدائرة الجزائية الأولى

حكم رقم ٣٣٥/ج١٤٣٤هـ
في القضية رقم ٤٥٣٨/ق لعام ١٤٣٤هـ

المقامة من فرع هيئة [REDACTED]

ضد / [REDACTED] - أثيوبية الجنسية

الصادر بشأنها الحكم رقم ١٢٤ لعام ١٤٣٤هـ من الدائرة الجزائية الأولى بالمحكمة الإدارية
بالرياض

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لا نبي بعده .. وبعد..

ففي يوم الاثنين الموافق ٧/٩/١٤٣٤هـ اجتمعت الدائرة الجزائية الأولى بمحكمة الاستئناف
الإدارية بمقرها بالرياض المكونة من :

رئيساً
عضوأ
عضوأ
أميناً للسر

قاضي استئناف
قاضي استئناف
قاضي استئناف
ويحضر

وذلك لنظر القضية المذكورة أعلاه، وقد اطلعت الدائرة على أوراقها والحكم الصادر فيها
وعلى الاعتراض المقدم من المدعي العام وبعد دراستها والمداولة فيها أصدرت الحكم التالي:
الدائرة

حيث أن وقائع هذه القضية قد أوردها الحكم محل النظر الصادر في هذه القضية فإن الدائرة
تحيل إليه منعاً للتكرار وتتلخص في اتهام فرع هيئة [REDACTED]
للمدعي عليها [REDACTED] بالتزوير والانتحال وذلك باثبات وقائع وبيانات كاذبة على أنها
صحيحة حيث عرفت نفسها عند القبض عليها عند موظفي هيئة الأمر بالمعروف باسم
المنتقل [REDACTED] بينما اسمها الصحيح [REDACTED] . ويطلب معاقبتها بموجب
المادتين (٦، ٥) من نظام مكافحة التزوير وقرار مجلس الوزراء ٢٢٣ وتاريخ ١٣٩٩/٨/١٤
وبالحالة القضائية إلى الدائرة الجزائية الأولى نظرتها وأصدرت فيها الحكم الموضح أعلاه
المنتهي إلى عدم إدانة المتسمية [REDACTED] - أثيوبية الجنسية . بما نسب إليها من تزوير لما
هو مبين بالأسباب.

وقد سلم المدعي العام نسخة من أعلام الحكم فاعتراض عليه وطلب تدقيقه..



الملحق بالمحكمة الابتدائية

الإدارية

(٠٨٣)

محكمة الاستئناف الإدارية بالرياض

وبالحالها إلى هذه الدائرة قامت بدراسة أوراق القضية ومستنداتها والحكم الصادر فيها والاعتراض المقدم عليه وما بني عليه من أسباب ظهر لها أن الاعتراض قدم خلال الموعد النظامي فهو مقبول شكلاً. أما عن الموضوع فقد تبين للدائرة أن الاعتراض لم يأت بجديد يوجب إعادة النظر فيما انتهى إليه الحكم محل الاعتراض، ولذلك فإنها تصادق على ما انتهت إليه الدائرة في حكمها محل الاعتراض وتزويده محمولاً على أسبابه، ولا يغير من ذلك ما جاء في الاعتراض فقد تضمن حكم الدائرة الرد عليه ضمناً.

لذلك حكمة الدائرة

بقبول الاعتراض شكلاً، ورفضه موضوعاً وتأييد حكم الدائرة الجزائية الأولى رقم (١٢٤/د/ج) لعام ١٤٣٤هـ فيما انتهى إليه في القضية رقم ١/٧٤٢٦/ق لعام ١٤٣٤هـ من عدم ادانة المتسمية / [REDACTED] (اثيوبية الجنسية) بما نسب إليها من تزوير. لما هو مبين بالأسباب وبالله التوفيق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة

عضو

عضو

أمين السر